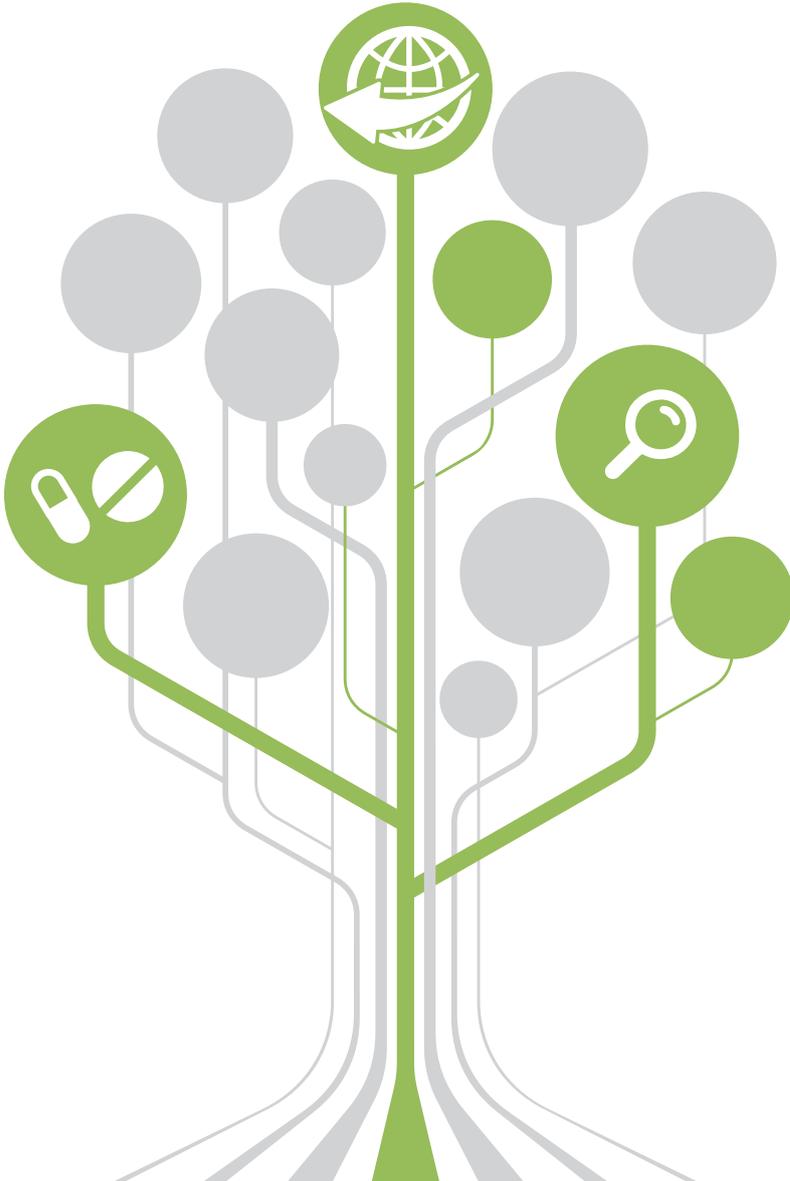


الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
قسم مراقبة المؤثرات العقلية



اتفاقية المؤثرات العقلية
لسنة 1971
مواد تدريبية
للسلطات الوطنية المختصة

النميطة الثالثة
التجارة الدولية
في المؤثرات العقلية



الأمم المتحدة

© الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، حزيران/يونيه 2021.
جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تصدير

أعدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) هذه المواد التدريبية لمساعدة الحكومات على تحسين فهمها وامتثالها لأحكام اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 ومقتضياتها وما يتصل بها من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات. وهي مؤلفة من أربع نمائط:

النميطة الأولى المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية وتوافرها

النميطة الثانية نظام التقديرات الخاص بالمؤثرات العقلية

النميطة الثالثة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية

النميطة الرابعة مبادئ توجيهية لإعداد التقارير المقدمة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

والغرض من هذه النميطة هو مساعدة الحكومات على ضمان إمكانية إتمام المعاملات التجارية المتعلقة بالمؤثرات العقلية دون تأخير. وهي تتضمن شروطاً وتفاصيل بشأن أنشطة الاستيراد والتصدير والمستحضرات المعفاة والمحظورة المقررة بموجب اتفاقية سنة 1971 والقرارات المتصلة بها. وترد في النميطة الرابعة أمثلة وإرشادات بشأن كيفية إعداد الإحصاءات التجارية السنوية وإبلاغها. وإلى جانب هذه النميطة، يمكن للسلطات الوطنية المختصة الاطلاع على أحدث إصدارات القائمة الخضراء والاستثمارات التالية على الموقع الشبكي للهيئة (www.incb.org):

- قائمة المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية (القائمة الخضراء)
- التقرير الإحصائي السنوي عن المواد المدرجة في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة P)
- الإحصاءات الفصلية للواردات والصادرات من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة A/P)

وتشجع الهيئة السلطات الوطنية المختصة أيضاً على الرجوع إلى تقريرها التقني بشأن المؤثرات العقلية المعنون "المؤثرات العقلية: إحصاءات عام [...]": تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع" (المتاح على الموقع الشبكي للهيئة)، الذي يقدم تحليلاً مفصلاً للاتجاهات السنوية المتعلقة بصنع المؤثرات العقلية البارزة في السوق المشروعة وبمخزوناتا وتجارتهما واستهلاكها، إلى جانب معلومات إضافية عن التطورات الجديدة ذات الصلة.

المحتويات

النميطة الأولى- إطار المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية وتوافرها

النميطة الثانية- نظام التقديرات الخاص بالمؤثرات العقلية

النميطة الثالثة- التجارة الدولية في المؤثرات العقلية

الفصل الأول- التجارة الدولية في المؤثرات العقلية 1

- 1 ألف- مدخل إلى الأحكام المتعلقة بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية
- 2 باء- ضوابط التجارة الدولية
- 4 جيم- المساعدة في التحقق من شهادات الاستيراد والتصدير
- 4 دال- إعفاء المستحضرات
- 5 هاء- النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير
- 6 واو- تقديم التقارير إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
- 6 زاي- الإجراءات التي تتخذها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
- 7 في إطار نظام المراقبة الدولية

الفصل الثاني- مبادئ توجيهية للسلطات الوطنية المختصة بشأن المادة 13 من اتفاقية

المؤثرات العقلية لسنة 1971 9

- 9 ألف- المادة 13 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
- 10 باء- فوائدها للبلدان النامية
- جيم- حظر استيراد المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع
- 11 من اتفاقية سنة 1971 من خلال استخدام المادة 13
- 11 دال- المعلومات التي يتعين إدراجها في الإشعار
- 11 هاء- الخطوات التي تلي تلقي الأمين العام للإشعار
- واو- إمكانية استيراد المواد المحظورة بصورة مشروعة
- 12 في حالة نشوء حاجة إلى ذلك
- زاي- استخدام الدول غير الأطراف في اتفاقية سنة 1971 للمادة 13
- 12 والاستفادة منها
- 12 حاء- كيفية معالجة الصعوبات

المرفقات

- الأول- استمارة نموذجية لإشعار يوجّه بمقتضى الفقرة 3 من المادة 3 من
- 13 اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة النموذجية السادسة)
- الثاني- استمارة نموذجية لإشعار يوجّه بمقتضى الفقرة 1 من المادة 13 من
- 15 اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة النموذجية الثامنة)
- 17 الثالث- استمارة نموذجية لإذن الاستيراد (PS/Form 1A)
- 20 الرابع- استمارة نموذجية لإذن التصدير (PS/Form EA)
- 23 الخامس- استمارة نموذجية لإعلان التصدير (PS/Form ED)

النميطة الرابعة- مبادئ توجيهية لإعداد التقارير المقدمة إلى الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات

الفصل الأول-

التجارة الدولية في المؤثرات العقلية

ألف- مدخل إلى الأحكام المتعلقة بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية

إن الإطار الرقابي المطلوب من الحكومات إقامته بموجب اتفاقية سنة 1971⁽¹⁾ موجّه نحو حماية صحة الإنسان ورفاهه. وقد أقر المجتمع الدولي، بإبرامه لهذه الاتفاقية، بأنه لا غنى عن استعمال المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية، وبأنّ الحصول على هذه المواد لتلك الأغراض لا ينبغي أن يقيد دون ضرورة، مع الإقرار في نفس الوقت أيضاً بضرورة منع تسريبها.

وتقضي المادة 5 من اتفاقية سنة 1971 بأن يكون تصدير جميع المؤثرات العقلية واستيرادها، وكذلك تجارتها وصنعها وتوزيعها وتخزينها واستخدامها وحيازتها، مقصوراً على الأغراض الطبية والعلمية. ويخضع استعمال المواد المدرجة في الجدول الأول لقيود أشد صرامة من القيود المفروضة على المواد المدرجة في الجداول الثلاثة الأخرى. ويجب حظر استعمال المواد المدرجة في الجدول الأول إلا للأغراض العلمية ولأغراض طبية محدودة جداً.

ويجدر بالذكر أن المادة 6 من اتفاقية سنة 1971 توصي بأن تنشئ كل دولة طرف إدارة خاصة بغرض تطبيق أحكام الاتفاقية. وينبغي أن تكون تلك الإدارة مسؤولة عن تنسيق الشؤون المتعلقة بالالتزامات الحكومية بمقتضى الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن إدراج هذه الوظيفة في هيكل إداري خاص أنشئ فعلاً بمقتضى المادة 17 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961⁽²⁾ وبصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972⁽³⁾، أو يمكن تنفيذها بأي وسيلة أخرى تتفق مع الهيكل الدستوري والإداري للحكومة.

⁽¹⁾ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1019, No. 14956

⁽²⁾ United Nations, *Treaty Series*, vol. 520, No. 7515

⁽³⁾ United Nations, *Treaty Series*, vol. 976, No. 14151

باء- ضوابط التجارة الدولية

يختلف نطاق المراقبة المطبق على الجداول الأربعة باختلاف مستوى الأخطار والمخاطر التي تنشأ عن المواد المدرجة في كل جدول منها. وتُطبق تدابير المراقبة الأشد صرامة على استيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدول الأول: إذ لا يسمح بالتجارة فيها دولياً إلا عندما يكون المصدر والمورد كلاهما من السلطات الوطنية المختصة أو من الأشخاص أو المؤسسات الحاصلين على إذن محدّد من السلطات الوطنية في بلدانهم بالتجارة في تلك المواد.

وفي حالة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني، يجب الحصول على الموافقة المسبقة للسلطات الوطنية المختصة على كل عملية تجارية، وتكون تلك الموافقة على شكل إذن بالاستيراد أو التصدير. وينبغي أن تكون هذه الأذون مطابقة للنموذجين اللذين وضعتهما لجنة المخدرات (انظر الاستمارتين النموذجيتين الواردتين في المرفقين الثالث والرابع).

وفيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الثالث، لا تشترط اتفاقية سنة 1971 موافقة السلطات المختصة على عمليات الاستيراد والتصدير، وإنما تشترط فقط أن يرسل البلد المصدر إلى البلد المستورد إشعاراً بالتصدير في غضون فترة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ إرسال الصادرات. ويجب أن يكون الإشعار في شكل إعلان خاص بالتصدير يتضمن تفاصيل معينة عن الشحنة. ووضعت اللجنة أيضاً إعلانات نموذجية للصادرات لتيسير امتثال البلدان المصدرة لذلك الشرط (انظر المرفق الخامس للاطلاع على إعلان التصدير النموذجي).

وفيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الرابع، لا يلزم الحصول على إذن مسبق ولا تقديم إعلان تصدير بموجب الاتفاقية. ويجب على المستورد والمصدر أن يحتفظا بسجلات للمعاملات فقط، وأن يبلغا سلطاتهما الوطنية في نهاية كل عام بإجمالي الكميات المستوردة والمصدرة. وقد اعتمدت تدابير المراقبة المطبقة على المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من خلال قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرد وصفها في الفقرات أدناه.

ومنذ منتصف الثمانينات، وجهت الهيئة نظر الحكومات مرارا إلى عمليات تسريب واسعة للمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من قنوات الصنع والتجارة المشروعة إلى قنوات الاتجار غير المشروع. وقد أثبتت أحكام اتفاقية سنة 1971 بشأن مراقبة التجارة الدولية في هذه المواد عدم فعاليتها. ولذلك، أوصت الهيئة الحكومات بتوسيع نطاق المراقبة الدولية باستخدام نظام أذون الاستيراد والتصدير المفروض بمقتضى اتفاقية سنة 1971 على المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لكي يشمل المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع أيضاً. وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الطلب في قراراته 15/1985 المؤرخ 28 أيار/مايو 1985 و30/1987 المؤرخ 26 أيار/مايو 1987 و44/1991 المؤرخ 21 حزيران/يونيه 1991 و38/1993 المؤرخ 27 تموز/يوليه 1993. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الحكومات أن تضمّن تقاريرها عن التجارة في المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع بيانات عن بلدان المنشأ لوارداتها وبلدان المقصد لصادراتها.

وينبغي للسلطات المختصة في البلد المستورد أن تتحقق، قبل منح أيّ إذن بالاستيراد، من حيابة الشركة التي تطلب ذلك الإذن للترخيص المناسب اللازم بموجب المادة 8 من اتفاقية سنة 1971 ومن أنّ كمية المادة التي سيجري استيرادها تتفق مع احتياجات البلد المشروعة التي أُبلغت الهيئة بها. وفيما يتعلق بأذون الاستيراد والتصدير، تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بأن تستخدم الاستثمارات التي وضعتها لجنة المخدرات.

وينبغي للسلطات الوطنية المختصة في البلد المصدر، قبل منح إذن التصدير، أن تطلب إذن الاستيراد الصادر عن السلطات المختصة في البلد المستورد. فإذا لم يكن البلد المستورد يشترط استصدار إذن استيراد بشأن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع، فيمكن الاستعاضة عن هذا الإذن بـ"شهادة عدم ممانعة" تصدرها سلطاته المختصة. وتعمم الهيئة كل ستة أشهر على جميع السلطات المختصة قائمة البلدان والأقاليم التي تشترط على الأقل بالنسبة لبعض المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971 استصدار إذن استيراد، ويمكن الاطلاع على القائمة أيضاً في الموقع الشبكي للهيئة في القسم المقصور دخوله على السلطات الحكومية.

وينبغي للسلطات المختصة في البلد المصدر أن تثبت دائماً بدقة من صحة إذن الاستيراد المقدم إليها. وعليها، في هذا الشأن، التثبت من أن إذن الاستيراد صادر عن سلطات البلد المستورد الوطنية المخولة صلاحية إصداره (انظر "قائمة الهيئات الوطنية المختصة بموجب معاهدات المراقبة الدولية للمخدرات [...]، المحدثه سنوياً)، والتثبت أيضاً من أن الكميات المطلوب استيرادها تدخل ضمن نطاق الاحتياجات المشروعة للبلد المستورد (للاطلاع على مزيد من المعلومات حول نظام التقديرات، انظر النمطة الثانية).

ونظراً لكثرة عمليات تزوير وثائق الاستيراد لغرض تسريب المؤثرات العقلية من قنوات التجارة المشروعة إلى القنوات غير المشروعة، فقد تود الحكومات التشاور مع الهيئة بشأن أي طلب مشكوك فيه أو يمكنها أن تلمس من السلطات المعنية في البلد المستورد تأكيد الطلب مرة ثانية.

وقد أرست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988⁽⁴⁾ التزامات إضافية للأطراف فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية. فالمادة 16 من اتفاقية سنة 1988 توجب على كل دولة طرف أن تشترط أن تكون الصادرات المشروعة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية موثقة مستندياً حسب الأصول. وأن تتضمن المستندات التجارية، كالفواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن، أسماء العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية التي يجري تصديرها حسبما هي مذكورة في جداول اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 واتفاقية سنة 1971، وأن تتضمن الكمية المصدرة واسم وعنوان كل من المصدر والمستورد، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما. وفضلاً عن ذلك، توجب على كل طرف أن يشترط ألا تكون شحنات العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية موسومة بطريقة خاطئة.

وقد سبقت الإشارة أعلاه في الفقرة المتعلقة بأذون الاستيراد إلى أن الهيئة تنشر قائمة بالبلدان والأقاليم التي تشترط تشريعاتها الوطنية إصدار أذون استيراد من أجل استيراد المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971 (وفقاً للقرارات 15/1985 و30/1987 و38/1993 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي). والمطلوب من السلطات المختصة في جميع البلدان المصدرة أن ترجع إلى تلك القائمة قبل أن تأذن بتصدير أي كميات من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971، وأن تكفل عدم تصدير تلك المواد إلى البلدان أو الأقاليم التي تشترط تشريعاتها إصدار أذون استيراد ما لم تصدر السلطات المختصة في تلك البلدان أو الأقاليم تلك الأذون. وجميع الحكومات مدعوة إلى أن تدرس بعناية المعلومات الواردة في الجدول فيما يخص مراقبة واردات المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع إلى بلدانها. وإذا اقتضت الحاجة تعديل المعلومات، فالمرجو منها إرسال التعديلات إلى الهيئة.

⁽⁴⁾ United Nations, Treaty Series, vol. 1582, No. 27627

جيم- المساعدة في التحقق من شهادات الاستيراد والتصدير

تواصل الهيئة تقديم المساعدة إلى حكومات البلدان المصدرة، التي تطلب منها ذلك، في التحقق من صحة أذن استيراد المؤثرات العقلية ومشروعية المعاملات المتعلقة باستيرادها. وفي الحالات التي لا تستطيع فيها أمانة الهيئة تأكيد صحة وثائق الاستيراد بمضاهاة شهادات الاستيراد على عينات أذن الاستيراد التي تقدمها إليها الحكومات وتحفظ بها الهيئة لديها، تتصل الأمانة بسلطات البلدان المستوردة للتحقق منها.

وترصد الأمانة حركة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية للتأكد من تطبيق جميع الحكومات على نحو ملائم تدابير المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، واستبانة حالات تسريب المؤثرات العقلية أو محاولات تسريبها إلى قنوات غير مشروعة عند وقوعها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تبحث الأمانة بصورة روتينية الفوارق الإحصائية بين بيانات الاستيراد والتصدير الواردة من الحكومات في الاستمارة P لمساعدة الحكومات في الكشف عن حالات التسريب المحتملة. ولا تفحص الهيئة إلا الحالات التي يقدم فيها كل من البلد المستورد والبلد المصدر إحصاءاتهما الكاملة، ولكن هذه الإحصاءات قد لا تتطابق معاً. وكثيراً ما تكون الاختلافات بين إحصاءات الاستيراد والتصدير المقدمة من الحكومات ناشئة عن أخطاء كتابية فحسب.

دال- إعفاء المستحضرات

يجوز للدولة الطرف، بمقتضى المادة 3 من اتفاقية سنة 1971، أن تعفي من بعض تدابير المراقبة مستحضرات تحتوي على مؤثرات عقلية غير مدرجة في الجدول الأول. ولا يجوز الإعفاء إلا حينما تكون احتمالات إساءة استعمال المستحضر ضئيلة أو معدومة وحينما لا يكون من الممكن استخراج المؤثرات العقلية منه بسهولة بكميات قابلة لإساءة الاستعمال. وللاستفادة من هذا الحكم، يجب على الدولة الطرف أن تشعر الأمين العام كتابياً باسم وتركيبية المستحضر المعفى وبتدابير المراقبة التي يُعفى منها (ترد في المرفق الأول استمارة نموذجية لهذا الغرض).

وبمقتضى المادة 3، يجوز أن تعفى المستحضرات، ضمن جملة أمور، من شرط الموافقة المسبقة الذي ينطبق على التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدول الثاني، ومن شرط الإعلان اللاحق للتصدير الذي ينطبق على المواد المدرجة في الجدول الثالث. غير أنه ينبغي التشديد على ضرورة أن تأخذ الحكومة التي تفكر في منح إعفاءات من هذا القبيل في اعتبارها ما سيترتب على تلك الإعفاءات من تأثير دولي على سير نظام المراقبة.

والإعفاء لا يسري إلا في البلد الذي قرر منحه وأشعر الأمين العام بذلك. ويجب على الحكومات التي لم تعف ذلك المستحضر من تدابير المراقبة المماثلة أن تخضعه لكامل مجموعة الضوابط التجارية الدولية المنطبقة على مادته القاعدية.

ومن ثم، فإذا قررت إحدى الدول الأطراف عدم تطبيق بعض الضوابط التجارية الدولية على مستحضر معين، وجب عليها مع ذلك أن تُرسي الضوابط الإدارية اللازمة لتجنب وقوع أي انتهاك لقوانين شركائها التجاريين الذين لم يمنحوا لنفس المستحضر إعفاءات مماثلة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت قد أعفت مستحضراً محتويًا على مادة مدرجة في الجدول الثاني من الضوابط المفروضة على التجارة الدولية، وجب عليها مع ذلك إصدار إذن استيراد عندما تستورد

المستحضر من بلد لم يمنحه إعفاء، وأن تطلب إذن استيراد صادر عن ذلك البلد عندما تصدّر إليه ذلك المستحضر. كما أنّه إذا كانت المادة القاعدية للمستحضر المعفى مدرجةً في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع، وجبّ على البلد الذي يعفي ذلك المستحضر ضمان عدم تصديره على نحو يتعارض مع حظر مفروض من بلد آخر على استيراد تلك المادة بمقتضى المادة 13.

وتقضى اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدّلة ببروتوكول سنة 1972، بأن يكون منح الإعفاءات لمستحضرات العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة حقاً حصرياً للجنة المخدرات، التي لديها قواعد ثابتة تحكم القرارات الخاصة بالإعفاءات؛ وأيُّ إعفاء يمنح، يسري على جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية. وعلى النقيض من ذلك، يجوز للدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 منح إعفاءات أحادية الجانب وفقاً للإجراء المحدّد في المادة 3؛ بيد أنه إذا كان لدى إحدى الدول الأطراف أو لدى منظمة الصحة العالمية معلومات عن مستحضر معفى بمقتضى الفقرة 3 من المادة 3 تستلزم في رأي أيٍّ منهما إنهاء الإعفاء كلياً أو جزئياً، وجبّ على تلك الدولة أو على المنظمة المذكورة أن تُوجّه إشعاراً إلى الأمين العام وتزوده بالمعلومات التي تدعم ذلك الإشعار. ويجوز عندئذ للجنة المخدرات، بعد أن تأخذ في الاعتبار رأي منظمة الصحة العالمية، أن تقرر إنهاء إعفاء المستحضر من أيٍّ من تدابير المراقبة أو من جميعها.

وكانت اللجنة قد ناقشت في ثمانينات القرن العشرين مسألة الحاجة إلى وضع حد لأوجه التباين في الضوابط المفروضة على المستحضرات التي تنشأ عن منح الإعفاءات. ودعماً للمجتمع الدولي في محاولة وضع حد من هذا القبيل، أوصت اللجنة بمبادئ توجيهية لكي تتبعها الدول الأطراف عند اتخاذها قرارات بالإعفاء. وأوصت اللجنة، في قرارها 1 (دا-8) المؤرّخ 9 شباط/فبراير 1984، بأن تراعي السلطات الوطنية، عند النظر في إعفاء المستحضرات، بعض العوامل المعينة بالإضافة إلى إنفاذ التدابير الدنيا للمراقبة المفروضة بمقتضى المادة 3 على المستحضرات المعفاة. وقد بينت اللجنة في ذلك القرار طبيعة المستحضرات التي لا ينبغي إعفاؤها، وطلبت التوقف عن إعفاء المستحضرات من تدابير المراقبة التالية:

(أ) شرط إدراج إرشادات الاستعمال، بما فيها التبيّهات والتحذيرات، في البطاقات الملصقة على العبوات المباعة بالتجزئة أو على النشرات الإيضاحية المرفقة بتلك العبوات (الفقرة 1 من المادة 10)؛

(ب) حظر توجيه إعلانات عن المؤثرات العقلية إلى الجمهور العام (الفقرة 2 من المادة 10)؛

(ج) الشروط المتعلقة بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية (المادة 12).

ولا يجوز أن تُعفى من أحكام المادتين 10 و12 من اتفاقية سنة 1971 سوى كواشف التشخيص المخبرية والمحاليل المنظمة والمواد المعيارية التحليلية المحتوية على مؤثرات عقلية.

هاء- النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (نظام IZES) هو منصة تعمل على الإنترنت استحدثتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة).

ويمكن للسلطات الوطنية المختصة إصدار أذون إلكترونية لاستيراد وتصدير العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية باستخدام نظام I2ES وفقاً لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ويمكن لهذا النظام المجاني أن يعجل الاتصالات بين السلطات الوطنية المختصة وأن يقلل من الاعتماد على الخدمات البريدية لأن من الممكن الاطلاع على أذون الاستيراد والتصدير على الإنترنت.

وفي ظل الاتجاه العالمي نحو الحكومة الرقمية، يمكن لهذه الحلول أن تخفض التكاليف وتحسن الكفاءة مع الحفاظ في الوقت نفسه على البيئة. ويزود نظام I2ES الحكومات بنظام غير ورقي يساعد على إصدار وتبادل أذون استيراد وتصدير المواد الخاضعة للمراقبة.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والتسجيل لاستعمال النظام في الموقع التالي: www.incb.org.

واو- تقديم التقارير إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة مسؤولة عن رصد تنفيذ أحكام اتفاقية سنة 1971. أمّا التنفيذ نفسه فهو مهمة تقع على عاتق الحكومات. ولكي تنهض الهيئة بمهمة الرصد على نحو فعال، يلزمها تعاون الحكومات معها تعاوناً وثيقاً. وبعبارة أدق، فإنّ إنجاز الهيئة لمهمة الرصد يتم إلى حد بعيد عن طريق استعراض المعلومات التي يلزم أن تقدمها الحكومات إليها بموجب الفقرتين 4 و5 من المادة 16، والمعلومات الإضافية التي توفرها الحكومات بصورة طوعية، بناء على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

ويشكل نظام البيانات الإحصائية حجر الزاوية لنظام المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية. والالتزام الدقيق بالمواعيد في تقديم التقارير وشمولها وإمكانية التعويل عليها إنما هو أمر يدل، إلى حد بعيد، على كفاءة تنفيذ الحكومات لأحكام الاتفاقية ولتوصيات الهيئة المؤيدة بقرارات متعددة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولمساعدة الحكومات على الامتثال لمتطلبات الإبلاغ، تنشر الهيئة كل عام "القائمة الخضراء" التي تتضمن أسماء جميع المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية. وهي تتضمن معلومات أساسية لإعداد التقرير الإحصائي السنوي عن المؤثرات العقلية (الاستمارة P) الذي يُقدّم إلى الهيئة وفقاً للمادة 16 من اتفاقية سنة 1971، والإحصاءات الفصلية عن الواردات والصادرات من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971 (الاستمارة A/P)، وتقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 (الاستمارة B/P)، على النحو المطلوب في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1576 (د-50) و7/1981.

وبموجب اتفاقية عام 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكورة أعلاه، يتعين على البلدان أن تقدم إحصاءات عن حركة التجارة الدولية على أساس ربع سنوي (مواد الجدول الثاني) و/أو سنوي (جميع المواد).

ويبين الجدول أدناه تواتر ومواعيد تقديم الاستمارات المستخدمة للإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بحركة التجارة الدولية.

الموعد النهائي للتقديم	تواتر التقديم	الاسم	الاستمارة
30 حزيران/يونيه من كل عام	سنوياً	التقرير الإحصائي السنوي عن المواد المدرجة في اتفاقية سنة 1971	P الاستمارة
نهاية كل فصل	فصلياً	الإحصاءات الفصلية عن الواردات والصادرات من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971	A/P الاستمارة

وترد معلومات مفصلة عن كيفية ملء الاستمارتين P و A/P في النمطة الرابعة من هذه المواد التدريبية.

وتفحص الهيئة التقارير الإحصائية المقدمة من البلدان، وقد تطلب من الحكومات تزويدها بمعلومات إضافية من أجل توضيح بعض البيانات المقدّمة. وتشر الهيئة سنوياً ملخصاً للبيانات الإحصائية الواردة إليها وتحليلاً للمواد البارزة في السوق المشروعة في الصيغة الإلكترونية لمنشورها المعنون "المؤثرات العقلية: إحصاءات لعام [...]". (المتاحة في الموقع www.incb.org) في شكل يتيح عقد مقارنات على مر الزمن وبين بلد وآخر. ويمكن بذلك للدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 دراسة ذلك المنشور للتأكد من مدى الوفاء بالالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية.

ويمكن للهيئة، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية، التأكد من وصول جميع صادرات المؤثرات العقلية إلى وجهاتها المشروعة في البلدان المستوردة أو مما إذا كانت بعض الشحنات قد سربت إلى قنوات غير مشروعة، وهي بذلك تساعد الحكومات على رصد حركة التجارة الدولية.

زاي- الإجراءات التي تتخذها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في إطار نظام المراقبة الدولية

يمكن للهيئة، من خلال دراسة وتحليل المعلومات التي تتلقاها من الحكومات، معرفة ما إذا كان تطبيق اتفاقية سنة 1971 في شتى أنحاء العالم يجري بأقصى فعالية ممكنة. وتقوم الهيئة بتقييم مستمر للجهود الوطنية في مجال مراقبة المخدرات، وقد تؤدي تقييماتها إلى التوصية باتخاذ إجراءات معينة أو اقتراح إجراء تعديلات معينة من أجل تحسين مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني أو الدولي. وتسعى الهيئة إلى تيسير المبادرات الوطنية الرامية إلى تحسين فعالية مراقبة المخدرات أو المساعدة بطرائق أخرى على الاضطلاع بها. ويمكن للهيئة، في الحالات المناسبة، أن توصي مكتب المخدرات والجريمة بتقديم مساعدة إلى الحكومات دعماً لجهودها الرامية إلى الامتثال لالتزاماتها التعاهدية.

ويجب على الهيئة، وهي تؤدي عملها، أن تتصرف على نحو يتسق مع واجبها في إتاحة المجال للتعاون المستمر مع الحكومات. ولذلك، فهي على تواصل مستمر مع السلطات المختصة في جميع بلدان العالم تقريباً. كما يقوم أعضاؤها بزيارات رسمية لشتى البلدان بغية الاتصال مع حكوماتها. وتزود الهيئة الحكومات بمساعدات مباشرة عند الاقتضاء بالتعاون مع مكتب المخدرات

والجريمة. وقد تتخذ هذه المساعدة شكل برنامج لتدريب الإداريين المسؤولين عن المراقبة الوطنية للمخدرات يُنظم في أمانة الهيئة في فيينا، أو في حلقات دراسية إقليمية للمسؤولين في عدة بلدان، أو في داخل البلدان التي تطلب مثل هذا التدريب أو التي تواجه مشاكل معينة في تطبيق الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

مبادئ توجيهية للسلطات الوطنية المختصة بشأن المادة 13 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

ألف- المادة 13 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

لا تفرض اتفاقية سنة 1971 سوى ضوابط محدودة على التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع، ولهذا السبب، توفر أحكامها آلية تتيح لأي بلد إلزام سائر البلدان الأخرى بأن لا تصدر إليه مؤثرات عقلية لا يريدها. فالمادة 13 تجيز لكل دولة طرف أن تُشعر سائر الدول الأطراف، عن طريق الأمين العام، بأنها تحظر استيراد مادة أو أكثر من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع إلى بلدها أو أحد أقاليمها. ويتولى الأمين العام توجيه الإشعار إلى سائر الدول الأطراف، التي يتعين على كل منها التأكد من أن المواد المحددة لن تُصدّر من إقليمها إلى البلد مرسل الإشعار.

وتمثل المادة 13 من اتفاقية سنة 1971 نطاقاً وقائياً لجميع الدول الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية التي ترغب في حظر استيراد مؤثرات عقلية معينة. وتجيز أحكام المادة 13 للحكومات أن تحظر استيراد المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971، وأن تحصل على دعم من حكومات أخرى لإنفاذ هذا الحظر. وفيما يلي نص المادة 13:

المادة 13

حظر وتقييد التصدير والاستيراد

- 1- لكل دولة طرف أن تشعر سائر الدول الأطراف عن طريق الأمين العام بأنها تحظر استيراد مادة أو أكثر من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع، المحددة في إشعارها إلى بلدها أو أحد أقاليمها. ويحدد هذا الإشعار الاسم الذي يطلق على المادة في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع.
- 2- إذا تلقت دولة طرف إشعاراً بالحظر عملاً بالفقرة 1، تتخذ التدابير الكفيلة بعدم تصدير أيِّ من المواد المحددة في الإشعار إلى بلد الطرف مرسل الإشعار أو إلى أحد أقاليمه.
- 3- استثناء من أحكام الفقرتين السالفتين، لكل دولة طرف أرسلت إشعاراً عملاً بالفقرة 1، أن ترخص بموجب إذن استيراد خاص، في كل حالة، باستيراد كميات محددة من المواد المعنية أو من المستحضرات التي تحتوي على هذه المواد. وترسل سلطة الإصدار في البلد المستورد نسختين من إذن الاستيراد الخاص، موضعا فيهما اسم وعنوان المستورد والمصدر، إلى السلطة المختصة بالبلد أو الإقليم المصدر، التي يمكنها عندئذ أن ترخص للمصدر بشحن الإرسالية. وترافق الإرسالية نسخة من إذن الاستيراد الخاص بعد اعتمادها حسب الأصول المرعية من السلطة المختصة بالبلد أو الإقليم المصدر.

باء- فوائدها للبلدان النامية

تتضمن المادة 13 أحكاماً تمكّن جميع البلدان من حماية نفسها من استيراد المؤثرات العقلية غير المرغوب فيها على نحو ناجع من حيث التكلفة، بإلزامها جميع البلدان المصدرة بتقديم الدعم إليها في هذا المسعى. ومع أنّ المادة 13 لا تُجُلُّ البلدان كلياً من التزامها بالرقابة الصارمة على استيراد المؤثرات العقلية، فهي تتيح لتلك البلدان، بمعنى من المعاني، إلقاء بعض المسؤولية عن منع تلك الواردات غير المشروعة على عاتق البلدان المصدرة.

وقد تصادف أجهزة إنفاذ القانون على حدود بلد ما صعوبات في كشف المؤثرات العقلية المحظورة، خصوصاً في حال تصديرها تحت أسماء تجارية غير مألوفة. والتدريب المتخصص على كشف تلك المواد باهظ التكلفة ويستغرق الكثير من الوقت، وخصوصاً للبلدان النامية ذات الموارد المالية والبشرية المحدودة. ولذلك، تفرض المادة 13 على البلدان المصدرة التزاماً بضمان عدم تصدير مؤثرات عقلية معينة إلى البلدان التي حظرت استيراد تلك المواد. فعادة ما تكون البلدان المصدرة أقدر على كشف تلك المؤثرات العقلية ومنع تصديرها.

وبمقتضى المادة 13، يجوز لأي دولة أن تلزم الدول الأخرى باتخاذ تدابير لمنع تصدير شحنات المؤثرات العقلية غير المرغوبة إليها. ويلزم موظفو الجمارك في البلدان المصدرة بضمان عدم تصدير المؤثرات العقلية إلى أيِّ بلد حُظِر فيه استيرادها. وكل شخص أو كيان يحاول أن يصدر من أي بلد مؤثرات عقلية محظورة إلى بلدان من هذا القبيل يعرض نفسه لعقوبات صارمة.

جيم- حظر استيراد المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 من خلال استخدام المادة 13

إذا قررت حكومة ما حظر استيراد مؤثرات عقلية معينة بمقتضى المادة 13، فليس عليها سوى إبلاغ الأمين العام بذلك القرار. ويجب إرسال الإشعار مباشرة على العنوان التالي:

Secretary-General of the United Nations
c/o Executive Director of the United Nations Office on Drugs
and Crime
Vienna International Centre
PO Box 500
A-1400 Vienna, Austria

ولا ينبغي إرسال إشعار الحظر إلى أيّ جهة أخرى غير الجهة المشار إليها أعلاه.

ويجب إرسال الإشعار عن طريق وزارة الخارجية أو عن طريق بعثة دبلوماسية تابعة للحكومة المعنية (مثل سفارتها أو بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أو جنيف أو فيينا). ومن ثم، فإنّ توجيه رسالة من وزير الصحة، حتى وإن كانت تحمل توقيع الوزير، لا تعتبر كافية بالنسبة للإشعارات بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

دال- المعلومات التي يتعين إدراجها في الإشعار

من الضروري أن يحدد الإشعار المراد تقديمه بمقتضى المادة 13 من اتفاقية سنة 1971 اسم المادة حسبما هو مدرج في الجداول الثاني أو الثالث أو الرابع من اتفاقية سنة 1971. وبغية المساعدة على إعداد الإشعار، أُعدت استمارة نموذجية لهذا الغرض (انظر المرفق الثاني). وهذه الاستمارة تتضمن كل التفاصيل اللازمة وينبغي ملؤها بعناية.

ويجوز للحكومة الموجهة للإشعار أن تستبعد من الحظر واحداً أو أكثر من مستحضرات المادة المعنية، أو أن تقصر الحظر على واحد أو أكثر من مستحضرات تلك المادة دون حظر استيراد المادة الأساسية نفسها أو مستحضراتها الأخرى. وفي هذه الحالات، يجب أن يبيّن في الإشعار التركيب الكيميائي الدقيق لذلك المستحضر أو تلك المستحضرات.

هاء- الخطوات التي تلي تلقي الأمين العام للإشعار

بعد تلقي الإشعار، سيقوم الأمين العام بتعميمه على سائر الحكومات، وبذلك يبلغها بأنّ الحكومة المعنية قررت عدم السماح بتصدير المادة المعنية إلى ذلك البلد. وتصبح الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 ملزمة بضمان عدم تصدير المواد المحظورة إلى ذلك البلد.

واو- إمكانية استيراد المواد المحظورة بصورة مشروعة في حالة نشوء حاجة إلى ذلك

يظل الاستيراد المشروع لمادة لا تزال خاضعة لحظر نافذ أمراً ممكناً في ظل شروط معينة يرد بيانها في الفقرة 3 من المادة 13 (انظر القسم الثاني، ألف). ويجوز للحكومة أيضاً، عند الضرورة، أن تلغي إشعارها بالحظر عن طريق إبلاغ الأمين العام بقرارها إنهاء حظر المادة المعنية.

زاي- استخدام الدول غير الأطراف في اتفاقية سنة 1971 للمادة 13 والاستفادة منها

يجوز للدول غير الأطراف في اتفاقية سنة 1971 حظر استيراد المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع إلى إقليمها بمقتضى المادة 13. ففي القرار الأول الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية بشأن المؤثرات العقلية، دعا المؤتمر الدول إلى أن تطبق مؤقتاً تدابير المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1971 إلى حين دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لكل منها.

حاء- كيفية معالجة الصعوبات

ينبغي للحكومات التي تواجه صعوبات في الاستفادة من المادة 13 أو التي لديها استفسارات إضافية أن تتصل بالمكتب الإقليمي المختص التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو بأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في فيينا.

المرفق الأول

استمارة نموذجية لإشعار يوجّه بمقتضى الفقرة 3 من المادة 3 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة النموذجية السادسة)

الموضوع: قرار بإعفاء أحد المستحضرات من تدابير المراقبة المبينة في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

إن حكومة _____ (اسم الدولة) _____، بصفتها طرفاً في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، تشير إلى مستحضر يحتوي على المادة (المواد) المدرجة في:

الاسم الدولي غير التجاري إذا كان مختلفاً عن اسم المادة الوارد في الجدول	اسم المادة حسبما ورد في الجدول	الجدول
		الجدول الثاني*
		الجدول الثالث*
		الجدول الرابع*

المستحضر معروف باسم _____

وتركيبه الكيميائي كما يلي: _____

وتود حكومة _____ (اسم الدولة) _____، أن تشعر الأمين العام، وفقاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 3 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 بأنها توصلت إلى استنتاج في إطار الفقرة 2 من المادة 3 من الاتفاقية، وقررت بناء على ذلك إعفاء هذا المستحضر في بلدها* والمناطق* التابعة له من:

(أ) تدابير المراقبة التالية المبينة في تلك الاتفاقية فيما يتعلق بالمؤثر العقلي الذي يحتوي عليه (بالمؤثرات العقلية التي يحتوي عليها) ذلك المستحضر:

* تُحذف حسب الاقتضاء.

(ب) جميع تدابير المراقبة المبينة في تلك الاتفاقية فيما يتعلق بالمؤثر العقلي الذي يحتوي عليه (بالمؤثرات العقلية التي يحتوي عليها) ذلك المستحضر، باستثناء ما هو مبين أدناه:

بيد أن الحكومة تؤكد أنها سوف تطبق على المستحضر المذكور أعلاه تدابير المراقبة الإلزامية التي تقضي بها الفقرة 3 من المادة 3 من الاتفاقية.

_____ (المكان) ، _____ (التاريخ) _____

_____ (التوقيع واسم السلطة الحكومية المختصة)

ينبغي إرسال هذا الإشعار إلى الأمين العام للأمم المتحدة على العنوان التالي:
 Secretary-General of the United Nations
 c/o Executive Director of the United Nations Office on Drugs and Crime
 Vienna International Centre
 P.O. Box 500
 A-1400 Vienna, Austria

المرفق الثاني

استمارة نموذجية لإشعار يوجّه بمقتضى الفقرة 1 من المادة 13 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 (الاستمارة النموذجية الثامنة)

الموضوع: حظر استيراد مادة مدرجة في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 وأو مستحضر يحتوي على تلك المادة

إن حكومة _____ (اسم الدولة) _____، بصفتها طرفاً في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، تشعر الأمين العام بأنها قررت، اعتباراً من _____ (التاريخ) _____، حظر استيراد المادة (المواد) المبينة أدناه إلى بلدها وإلى المناطق التابعة له _____:

(أ) المادة (المواد) التالية المدرجة في:

الاسم الدولي غير التجاري إذا كان مختلفاً عن اسم المادة الوارد في الجدول	اسم المادة حسبما ورد في الجدول	الجدول
		الجدول الثاني*
		الجدول الثالث*
		الجدول الرابع*

(ب) المستحضر التالي المحتوي على المادة (المواد) التالية المدرجة في:

المادة (المواد) التي يحتوي عليها المستحضر		الجدول
الاسم الدولي غير التجاري، إذا كان مختلفاً عن اسم المادة الوارد في الجدول	اسم المادة حسبما ورد في الجدول	
		الجدول الثاني*
		الجدول الثالث*
		الجدول الرابع*

وتطلب الحكومة أيضاً إلى الأمين العام أن يرسل نسخاً من هذا الإشعار بالبريد الجوي المسجل، مع طلب الإشعار بالاستلام، إلى جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1971.

كما تطلب حكومة _____ (اسم الدولة) _____ إلى الأمين العام أن يسترعي انتباه جميع الدول الأطراف إلى أنه ينبغي لها، وفقاً للفقرة 2 من المادة 13 من الاتفاقية، أن تتخذ

* تُحذف حسب الاقتضاء.

تدابير لضمان عدم تصديرها أيًا من المواد* والمستحضرات* المحددة في هذا الإشعار إلى ذلك البلد* وإلى المناطق المذكورة أعلاه*.

وبالرغم من توجيه هذا الإشعار، تحتفظ الحكومة، بمقتضى الفقرة 3 من المادة 13 من تلك الاتفاقية، بحقها في أن تأذن باستيراد كميات معينة من المادة المذكورة أو المستحضر المذكور، بإصدار رخصة استيراد خاصة. وفي حال إصدار الحكومة إذنًا من هذا القبيل برخصة استيراد خاصة، يتعين تطبيق الإجراء الخاص بالتصدير والاستيراد الذي تنص عليه الفقرة 3 من المادة 13 من الاتفاقية.

وتطلب حكومة _____ (اسم الدولة) _____ إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبلغ الحكومة بتاريخ استلام هذا الإشعار من جانب كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية.

_____ (المكان) _____ ، _____ (التاريخ) _____

_____ (التوقيع واسم السلطة الحكومية المختصة)

ينبغي إرسال هذا الإشعار إلى الأمين العام للأمم المتحدة على العنوان التالي:
Secretary-General of the United Nations
c/o Executive Director of the United Nations Office on Drugs and Crime
Vienna International Centre
P.O. Box 500
A-1400 Vienna, Austria

المرفق الثالث

استمارة نموذجية لإذن الاستيراد (PS/Form 1A)*

إذن استيراد**

إذن استيراد رقم

أولاً- نيابة عن حكومة _____ (اسم الدولة) _____، وبناء على التحويل الصادر عن السلطة المختصة، بالمعنى المقصود في الفقرة 1 من المادة 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، بإصدار أذن استيراد المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول و/أو الجدول الثاني المرفق بتلك الاتفاقية و/أو المستحضرات المحتوية على تلك المواد، بإذن الموقع أدناه بعملية الاستيراد التالية:

1- المستورد:

الاسم:

العنوان:

ملحوظة: لا يُسمح بالشحنات المرسله إلى صندوق بريدي.

2- المصدّر:

الاسم:

العنوان:

3- في حالة استيراد مادة (مواد) مدرجة في الجدول الأول*** و/أو*** الجدول الثاني***:

(أ) الاسم الدولي غير التجاري لتلك المادة (المواد)، أو تسمية تلك المادة (المواد) حسبما ترد في الجدول (الجدولين) في حال عدم وجود اسم من ذلك القبيل:

(ب) الكمية المأذون باستيرادها من تلك المادة (المواد):

4- في حالة استيراد مستحضر يحتوي (مستحضرات تحتوي) على مادة (مواد) مدرجة في الجدول الأول*** و/أو*** الجدول الثاني***:

* تملأ هذه الاستمارة في ثلاث نسخ متطابقة.

** أقرته لجنة المخدرات وفقاً للفقرة 1 من المادة 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

*** تُحذف حسب الاقتضاء.

(أ) الاسم الدولي غير التجاري للمادة (المواد) الموجودة فيه (فيها)، أو تسمية تلك المادة (المواد) حسبما ترد في الجدول (الجدولين) في حال عدم وجود ذلك الاسم:

(ب) اسم (أسماء) ومحتويات المستحضر المأذون باستيراده (المستحضرات المأذون باستيرادها) من المكونات الفعالة:

(ج) الكمية المأذون باستيرادها من ذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(د) الكمية الإجمالية المأذون باستيرادها من كل مادة محتواة (للمادة المحتواة) في المقدار الإجمالي لذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(هـ) الشكل الصيدلي (الأشكال الصيدلية) الذي (التي) يُؤذن باستيراد ذلك المستحضر (تلك المستحضرات) به (بها) (مثل أمبولة، قرص، مسحوق، إلخ):

***ثانياً- في حالة عملية استيراد تتعلق بشحنة يُراد تسليمها إلى مستودع جمركي ملحوظة: هذا محظور فيما يخص المواد أو المستحضرات المدرجة في الجدول الأول.

بمقتضى هذا الإذن، يُوافق على تسليم الشحنة المراد استيرادها، المحددة في القسم الأول أعلاه، إلى المستودع الجمركي التالي:

(أ) الاسم:

(ب) العنوان:

ثالثاً- تاريخ الانقضاء:

ينقضي مفعول إذن الاستيراد في _____ (اليوم) _____ (الشهر) _____ (السنة) _____

_____ (المكان) _____ ، _____ (التاريخ) _____

_____ (المكان) _____ ، _____ (تاريخ الإصدار) _____

(توقيع الموظف المسؤول،
واسم السلطة المختصة وختمها)

ملحوظات:

- 1- يلزم إذن استيراد مستقل لكل عملية استيراد، سواء كانت تتعلق بوحدة أو أكثر من المواد و/أو بواحد أو أكثر من المستحضرات المحتوية على تلك المواد.
- 2- يجب على الشخص أو الكيان الذي يطلب إذن تصدير أن يقدم إذن الاستيراد الصادر والمعتمد إلى السلطة المختصة بإصدار إذن التصدير المطلوب.
- 3- يجب تقديم المعلومات المطلوبة على نحو يبسر مهمة موظفي المراقبة في التحقق من ماهية المواد والمستحضرات الموجودة في الشحنة. وفيما يتعلق بالمعلومات التي يلزم تقديمها بشأن المستحضرات، لا يكفي بيان الاسم وحده إلا إذا كان يمكن للمرء أن يتوقع، بقدر من التيقن، أن هذا الاسم سوف يبين لموظفي المراقبة، بصورة قطعية، ما تحتوي عليه المستحضرات الموجودة في الشحنة من مكونات فعالة؛ وفي حال تعذر ذلك، يلزم تقديم معلومات كاملة عن تلك المكونات.
- 4- يُرجى أن يُحدّد في إذن الاستيراد ما إذا كانت الكمية المستوردة سوف يعاد تصديرها كلياً أو جزئياً (في هذه الحالة، يُرجى ذكر المقدار) إلى بلدان أو أقاليم أخرى.

المرفق الرابع

استمارة نموذجية لإذن التصدير (PS/Form EA)*

إذن تصدير**

إذن تصدير رقم

أولاً- نيابة عن حكومة _____ (اسم الدولة) _____، وبناء على التحويل الصادر عن السلطة المختصة، بالمعنى المقصود في الفقرة 1 من المادة 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، بإصدار أذن تصدير المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول و/أو الجدول الثاني المرفق بتلك الاتفاقية و/أو المستحضرات المحتوية على تلك المواد، يأذن الموقع أدناه، بالإشارة إلى إذن الاستيراد

رقم _____ ،
المؤرخ _____ (اليوم) _____ (الشهر) _____ (السنة)

والصادر عن _____ (اسم الهيئة التي أصدرت إذن الاستيراد)

في _____ (اسم البلد المستورد) _____، والذي قدمه المصدر إلى الموقع أدناه، بعملية الاستيراد التالية:

1- المستورد:

الاسم: _____
العنوان: _____

2- المستورد:

الاسم: _____
العنوان: _____

ملحوظة: لا يُسمح بتصدير الشحنات إلى صندوق بريدي.

***3- في حالة تصدير مادة (مواد) مدرجة في الجدول الأول *** و/أو *** الجدول الثاني ***: (أ) الاسم الدولي غير التجاري لتلك المادة (المواد)، أو تسمية تلك المادة (المواد) حسبما ترد في الجدول (الجدولين) في حال عدم وجود اسم من ذلك القبيل:

* تملأ هذه الاستمارة في ثلاث نسخ متطابقة.

** أقرته لجنة المخدرات وفقاً للفقرة 1 من المادة 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

*** تُحذف حسب الاقتضاء.

(ب) الكمية المأذون بتصديرها من تلك المادة (المواد):

4*** - في حالة تصدير مستحضر يحتوي (مستحضرات تحتوي) على مادة (مواد) مدرجة في الجدول الأول*** و/أو*** الجدول الثاني***:

(أ) الاسم الدولي غير التجاري (الأسماء الدولية غير التجارية) لتلك المادة (المواد) الموجودة فيه (فيها)، أو تسمية تلك المادة (المواد) حسبما ترد في الجدول (الجدولين) في حال عدم وجود اسم من ذلك القبيل:

(ب) اسم (أسماء) ومحتويات ذلك المستحضر (تلك المستحضرات) المأذون بتصديره (بتصديرها) من المكونات الفعالة:

(ج) الكمية المأذون بتصديرها من ذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(د) الكمية الإجمالية المأذون بتصديرها من المادة المحتواة في المقدار الإجمالي لذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(هـ) الشكل الصيدلي (الأشكال الصيدلية) الذي (التي) يُؤذن بتصدير ذلك المستحضر (تلك المستحضرات) به (بها) (مثل أمبولة، قرص، مسحوق، إلخ):

*** ثانياً- في حالة عملية تصدير تتعلق بشحنة يُراد تسليمها إلى مستودع جمركي ملحوظة: هذا محظور فيما يخص المواد أو المستحضرات المدرجة في الجدول الأول.

بمقتضى هذا الإذن، تمت الموافقة على تسليم الشحنة المراد تصديرها، المحددة في القسم "أولاً" أعلاه، إلى المستودع الجمركي التالي:

(أ) الاسم:

(ب) العنوان:

ثالثاً- تاريخ الانقضاء

ينقضي مفعول الإذن في _____ (اليوم) _____ (الشهر) _____ (السنة)

_____ (المكان) _____ (تاريخ الإصدار)

(توقيع الموظف المسؤول،
واسم السلطة المختصة وختمها)

ملحوظات:

1- يجب إرسال نسخة من إذن التصدير هذا بصحبة الشحنة. ويجب على السلطة المختصة في الحكومة التي أصدرت هذا الإذن أن ترسل نسخة منه إلى السلطة المختصة في حكومة البلد أو الإقليم المستورد، التي يجب عليها، عندما تتم عملية الاستيراد، أن تعيد إذن التصدير، مشفوعاً بشهادة تبين المقدار المستورد فعلاً، إلى السلطة المختصة في حكومة البلد أو الإقليم المصدر.

2- يجب تقديم المعلومات المطلوبة على نحو ييسر مهمة موظفي المراقبة في التحقق من هوية المواد والمستحضرات الموجودة في الشحنة. وفيما يتعلق بالمعلومات التي يلزم تقديمها بشأن المستحضرات، لا يكفي بيان الاسم وحده إلا إذا كان يمكن للمرء أن يتوقع، بقدر من التيقن، أن هذا الاسم سوف يبين لموظفي المراقبة، بصورة قطعية، ما تحتوي عليه المستحضرات الموجودة في الشحنة من مكونات فعالة؛ وفي حال تعدد ذلك، يلزم تقديم معلومات كاملة عن تلك المكونات.

المرفق الخامس

استمارة نموذجية لإعلان التصدير (PS/Form ED)*

إعلان تصدير**

خاص بتصدير المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثالث
لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 و/أو المستحضرات
المحتوية على تلك المؤثرات العقلية

1- المستورد:

الاسم:

العنوان:

2- المستورد:

الاسم:

العنوان:

ملحوظة: لا يُسمح بتصدير الشحنات إلى صندوق بريدي.

3*** في حالة تصدير مادة (مواد) مدرجة في الجدول الثالث:

(أ) الاسم الدولي غير التجاري لتلك المادة (المواد)، أو تسميتها الواردة في ذلك الجدول، في حال عدم وجود اسم من ذلك القبيل:

(ب) الكمية المأذون بتصديرها من تلك المادة (المواد):

4*** في حالة تصدير مستحضر يحتوي (مستحضرات تحتوي) على مادة (مواد) مدرجة في الجدول الثالث:

(أ) الاسم الدولي غير التجاري (الأسماء الدولية غير التجارية) لتلك المادة (المواد) الموجودة فيه (فيها)، أو تسمية تلك المادة (المواد) حسبما ترد في الجدول، في حال عدم وجود اسم من ذلك القبيل:

* تملأ في أربع أرباع نسخ متطابقة.

** أقرته لجنة المخدرات وفقاً للفقرة 2 (أ) من المادة 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

*** تُحذف حسب الاقتضاء.

(ب) اسم (أسماء) ومحتويات ذلك المستحضر (تلك المستحضرات) المأذون بتصديره (بتصديرها) من المكونات الفعالة:

(ج) الكمية المأذون بتصديرها من ذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(د) الكمية الإجمالية المأذون بتصديرها من كل مادة من المواد المحتواة في المقدار الإجمالي لذلك المستحضر (تلك المستحضرات):

(هـ) الشكل الصيدلي (الأشكال الصيدلية) الذي (التي) يُؤذن بتصدير ذلك المستحضر (تلك المستحضرات) به (بها) (مثل أمبولة، قرص، مسحوق، إلخ):

5- تاريخ الإرسال:

بمقتضى هذا الإعلان، يعلن الموقع أدناه أنَّ المعلومات الواردة أعلاه، المقدَّمة نيابة عن المصدر، هي معلومات كاملة وصحيحة في حدود علمه.

(التاريخ)

(المكان)

(توقيع المصدر)

ملحوظات:

1- يجب على المصدر أن يقدِّم على الفور نسختين من هذا الإعلان إلى السلطة المختصة في بلده أو إقليمه، ويجب إرفاق نسخة ثالثة بالشحنة التي يصدِّرها، ولكن على نحو لا يجذب الانتباه إلى طبيعتها لدى الأشخاص الذين يمكن أن يسربوا الشحنة لأغراض غير مشروعة؛ أمَّا النسخة الرابعة فيحتفظ بها المصدر في سجلاته.

2- يجب تقديم المعلومات المطلوبة على نحو يبسر مهمة موظفي المراقبة في التحقق من هوية المواد والمستحضرات الموجودة في الشحنة. وفيما يتعلق بالمعلومات التي يلزم تقديمها بشأن المستحضرات، لا يكفي بيان الاسم وحده إلا إذا كان يمكن للمرء أن يتوقع، بقدر من التيقن، أنَّ هذا الاسم سوف يبين موظفي المراقبة، بصورة قطعية، ما تحتوي عليه المستحضرات الموجودة في الشحنة من مكونات فعالة؛ وفي حال تعذر ذلك، يلزم تقديم معلومات كاملة عن تلك المكونات.

3- يجب على الطرف الذي صُدِّرت الشحنة من إقليمه أن يرسل إلى السلطة المختصة في البلد أو الإقليم المستورد، في أقرب وقت ممكن، وبالبريد المسجل، نسخة واحدة من الإعلان الذي تلقاه من المصدر، على ألا يتجاوز ذلك الوقت 90 يوماً من تاريخ إرسال الشحنة، وأن يطلب إقراراً باستلام الإعلان.



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

